صدر عن حزب حرَّاس الأرز– حركة القومية اللبنانية، البيان التالي:

منذ ما يقارب الشهرين والوسط السياسي في لبنان معجوق في موضوع التشكيلة الوزارية الجديدة مع كل ما رافقها من مشاورات وتدخلات وتهافت على الحقائب الدسمة ...الخ، وقد خصصت وسائل الإعلام مساحاتٍ شاسعة للتعليق على هذا الموضوع مما أعطى إنطباعاً إن اللعبة الديمقراطية قد عادت إلى لبنان، وإن هذه التشكيلة "ستشيل الزير من البير" كما نقول في اللغة العامية، أو ستحقق في سبعة أشهر ما عجزت عنه سابقاتها في ١٥ سنة من عمر جمهورية الطائف "السعيدة".

نحن لم نعر هذا الموضوع أي إهتمام يذكر وكذلك الشعب بسواده الأعظم ليقيننا إنها ستفشل كما فشل غيرها، وإن أقصى ما تستطيعه هو تصريف الأعمال وإدارة الأزمة ليس أكثر، وذلك بغض النظر عن بعض الأسماء الجديدة وغير التقليدية التي إنضمَّت إليها، والعنصر النسائي الذي جيء به خصيصاً لإعطائها نكهة حضارية.

أمَّا لماذا حكمنا عليها مسبقاً بالفشل فالأسباب عديدة نختصرها كالآتي:

١- لأنها أتت في ظل نظام مريض وحكم ممدد له ومطعون بشرعيته ومناخ سياسي موبؤ بفعل الهيمنة السورية المطلقة على البلاد، وهذه العوامل الثلاثة كافية لشلّها عن الحركة وإقعادها حتى ولو كانت نواياها حسنة.

٢- لأنها ملزمة بالسير في الخط السياسي عينه الذي سارت عليه حكومات الطائف السابقة، وهو الخط المبني على الثوابت المعروفة: تغطية الإحتلال السوري في لبنان حتى إشعار آخر، التمسُّك بوحدة المسار والمصير مع سوريا، ودعم منظمة "حزب الله" الإرهابية، وهي الثوابت التي قادت البلاد إلى الكارثة التي تتخبَّط بها اليوم في جميع ميادين الحياة اللبنانية.

٣- لأن المندوب السامي في عنجر ما زال الحاكم الفعلي ومطلق الصلاحيات في لبنان، وكل ما عداه من حكم وحكومة وبرلمان هو مجرَّد ديكور في البناء السياسي السوري المشيد منذ العام ١٩٧٦، ولأن أي محاولة إنقاذ أو إصلاح في ظل الإحتلال هي من سابع المستحيلات وأصعب من تربيع الدوائر.

٤- لأنها صورة طبق الأصل عن سابقاتها، أي صُنِعَتْ وعُلِّبَتْ في دمشق وصُدِّرت إلى بيروت عبر عنجر، إما الإستشارات الوزارية والمراسيم الجمهورية والصور التذكارية فكلها كذبة ديمقراطية وقنبلة دخانية لتغطية الواقع الإحتلالي المسيطر على البلاد والعباد.

٥- لأن المشكلة الأساسية في لبنان سياسية بإمتياز ومرتبطة إرتباطاً عضوياً بالإحتلال، ولا حل لأي مشكلة أخرى من إقتصادية ومالية وإجتماعية... إلخ، قبل حل مشكلة هذا الإحتلال.

٦- لأن الفساد الضارب في عروق الدولة وشرايينها لا يكافح بالأساليب الكلاسيكية والترقيعية التي تحملها هذه التشكيلة الجديدة ، بل من خلال ورشة سياسية تتبنى الحلول الجذرية والتغيير الشامل في الخط السياسي العام، وفي إعادة بناء الدولة ومؤسساتها على خلفية ثورية، وإلا سيبقى العمل السياسي في لبنان من باب التلهِّي والإلهاء والترقيع في ثوبٍ بالٍ.

٧- لأنها إضافة إلى تحديات الداخل، ستكون مضطرة إلى مواجهة تحديات الخارج المنبثقة عن القرار ١٥٥٩ ومشتقاته وتداعياته، سيَّما وإن الضغوط الدولية ستتصاعد على النظامين السوري واللبناني في الأشهر القليلة القادمة.

ولا نفشي سرّاً إذا قلنا إن الشعب اللبناني كان لاهياً عن هذه المسخرة الجديدة ومنصرفاً إلى همومه اليومية في تأمين ثمن الرغيف والدواء لعياله وتسديد الفواتير والأقساط المدرسية.

إن حكماً إمتهن الإرتهان والتبعية، وتخلى عن كرامته الوطنية، وإنخرط في الفساد والإفساد، وعجز عن حل ولو مشكلة الكهرباء، وحصر سياسته الخارجية بالتحالف مع دولتين إرهابيتين سوريا وإيران، ودعمَ منظماتٍ إرهابية، وحوّل لبنان من سويسرا الشرق إلى قمامة العرب، لن يُكتب له النجاح ولن تُكتب له الحياة.

لبَّــيك لبـــنان

أبـــو أرز

في ٢٩ تشرين الأول ٢٠٠٤